



البحوث السنوية لدى المقاولات

المراحل والتغييرات

- في البداية، اقتصر البحث على قطاعات البناء والتجارة والخدمات التجارية غير المالية؛
- في سنة 2010، ونظراً للاحتياجات المتزايدة من المعلومات حول القطاعات الأخرى، تم توسيع نطاق البحث ليشمل قطاعات الصيد والمعادن والطاقة وأنشطة وكلاء وسمسارة التأمين؛
- في سنة 2015، تم تجديد نظام البحوث السنوية من خلال:
 - استخدام قاعدة معاينة جديدة أكثر شمولية مقتبسة من السجل الإحصائي للمقاولات؛
 - اعتماد التصنيف المغربي الجديد للأنشطة الاقتصادية في أشغال البحوث السنوية (التصنيف متطابق مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة)؛
 - اعتماد اللامركزية في استغلال البيانات باستخدام تطبيق معلوماتي على مستوى المديرية الجهوية. هذا التطبيق يسمح بإدخال وتصفية البيانات المجمعة في آن واحد.

تشكل البحوث السنوية لدى المقاولات، التي تنجزها المنذوبية السامية للتخطيط، قاعدة معلومات إحصائية ذات أهمية كبيرة لإعداد مختلف الحسابات الوطنية وذلك من خلال تقييم توزيع رقم المعاملات حسب فروع الأنشطة، والذي يشكل الجزء الرئيسي لهذه البحوث. ويعد توزيع حجم المبيعات وكذلك مخزون المنتجات ضرورياً لإعداد الحسابات الوطنية وذلك عبر إنجاز حسابات الفروع التي تتطلب التوفر على معلومات عن كل نشاط من أنشطة المقاولات. تم إنشاء هذا النظام سنة 2005 لتغطية قطاعات التجارة والبناء والخدمات التجارية غير المالية. في الوقت نفسه، تقوم مديرية الصناعة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الأخضر والرقمي بإنجاز بحث سنوي حول قطاع الصناعة التحويلية منذ عدة سنوات.

الأهداف

- توفير قاعدة بيانات سنوية لإعداد الحسابات القطاعية وخاصة البيانات المتعلقة بتوزيع رقم المعاملات حسب الأنشطة المزاولة؛
- رصد التطور السنوي للمؤشرات الرئيسية المنجزة في القطاعات المستهدفة: رقم المعاملات والتشغيل والأجور والاستثمار... الخ؛
- تحيين السجل الإحصائي للمقاولات الذي تتوفر عليه المنذوبية السامية للتخطيط.

المنهجية

تشمل البحوث السنوية لدى المقاولات جميع جهات المملكة ويتم إنجازها لدى عينة تمثيلية من المقاولات المنظمة والتي يندرج نشاطها الرئيسي ضمن قطاعات التجارة والبناء والصيد والمعادن والطاقة والخدمات التجارية غير المالية. الحجم الإجمالي للعينة (جميع القطاعات) يقارب 8000 مقاول منظمة.



طريقة تجميع البيانات

يتم إجراء البحوث السنوية لدى المقاولات بالاعتماد على طريقة الاستجواب المباشر وذلك باستخدام تقنية CAPI لتحصيل المعطيات. ويندرج هذا في إطار الاستراتيجية الرقمية الشاملة التي شرعت المندوبية السامية للتخطيط في اعتمادها. وتمكن هذه التقنية من تجميع المعطيات ومراقبتها في نفس الوقت وبصفة أوتوماتيكية كما أنها تسهل تحويل البيانات إلى الخادم المركزي. وتشمل منهجية الحصول على المعطيات أيضا إعداد تطبيق ويب يمكن المشرفين المركزيين والجهويين من تتبع سير العملية في الميدان.

مواضيع الإستمارة

تتمحور المواضيع الرئيسية المدرجة في الإستمارة حول:

- تعريف المقاوله وخصائصها؛
- أهم المؤشرات المنجزة خلال السنة؛
- الطاقة؛
- التشغيل؛
- توزيع رقم المعاملات حسب الأنشطة؛
- الاستثمار.